العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هنا زيادة وان يكون المسلم فيه مما يصح بيعه وهو مستدرك فتامل قوله بذكور الخ لا حاجة لهذا التاويل فتامل قوله ان يصفه الخ اي ان يذكر في العقد الالفاظ الدالة على الصفات الآتية مما من ذكر الجنس والنوع ولو قال ان يذكر الخ لكان اوفى وصوابا قط الثمن وفي بعض النسخ الفرض بان تكون من الصفات التي لا يتسامح بمثلها غالبا فخرج نحو الكحل فهو ذكر وهما سواد العين من غير الكحال والدعج وهو سواد العين مع سعتها والملاحة وهي تناسب الاعضاء ولا يجب ذكر القوة على العمل ولا كونه قاريا او ضد ذلك فان ذكر شيء من ذلك اعتبر وجوده ويكفي في القراءة المطلقة عادة امثاله في بلده وكذا في الكتابة قوله ونوعه كتركي فان اختلف صنف النوع كرومي وجب ذكره قوله تقريبا راجع للسن فقط كابن سبع او خمس وخرج به ما لو اراد كونه ابن سبع سنين مثلا من غير زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اخر تقريبا عما يعرفه لكان اولى لانه يتسامح فيه ايضا ويعتمد قول الرقيق في احتلامه وكذا في سنه ان كان بالغا والا فقول سيده ان ولد في الاسلام والا فقول الدلالين بظنونهم قوله واللون ولا يجب ذكر صفة ولا ذكر القد قط وفي الطير قبله السمك ولحمها مثلهما ويشترط في لحم غيرهما ذكر النوع كلحم بقر وكذا خصي معلوف رضيع جذع او ضدها من نحو او غيره ويقبل عظم معتاد قوله والنوع وكذا البلد ان اختلف به غرض وقد يغني ذكر بلده عن نوعه كبعلبكي قوله الغلظ والرقة بالدال هما وصفان للغزل على الاصل وقد يقال الثاني على النسج كعكسه قوله والصفاقة والرقة بالراء المهملة وهما وصفان للنسج والاول ضم خيوط الى بعضها والثاني عدده قوله يحمل على الخام لا المصبوغ مثلا يعلم صحة السلم في المقصور الذي لا يظهر رداءة ويصح بالمصبوغ قبل نسجه وكذا بعده تويبها ويذكر

في نحو

في تمر وزبيب وجب نوعه ولونه وبلده وجرمه وعتقه او حداثته وفي عسل النحل كأنه نحلي وريانه كصيفي ولونه كابيض قوله ان يكون الخ لا حاجة لهذا التاويل لانه يلزم من ذكر قدره الضابط له ان يكون معلوم القدر الا ان يكون ذكره لاجل الانواع بعده فتامله قوله كمكيل فيكيل ان عدم ضابطا لا نحو فقاع سمك ولا نحو بطيخ وقثاء مما هو اكبر جرما من الجوز وحصب السكر ولا نحو البقول وفي التين والرديء والحطب والخشب فتعين في ذلك الوزن قوله وورزنا في موزع ومنه المقدان فلا يصح فيهما الا بالوزن ويصح في المكيل وزنا وعكسه فيما يضبط بهما كالحبوب ولا يصح الجمع بين العد والوزن الا فيما يسهل فيه ذلك كالبيض بكسر الموحدة المطبوخ غير المحرق والخشب ولا الجمع بين الكيل والوزن الا ان اريد بالوزن مثلا التقريب ويجري ذلك فيما ياتي قوله وعدا في معدود كالاجر قوله وذرعا في مذروع كالثياب والاراضي ولا يجوز تعيين مكيال الا ان عرف قدره بالمعتاد قوله والثالث مذكور الخ خالف الاسلوب فيه لوجوب اداة الشرط المانعة من الشرط او لافادة ان المراد بالشرط ذكر المحل لا تاجيله لانه قد تقدم فتامل قوله وقت محله بكسر الحاء المهملة اي ان يذكر اول وقت ينتهي به الاجل ويجب تسليم المسلم فيه اذا وجد ذلك الوقت ولا بد ان يكون ذلك الوقت مما يعرفه العاقدان او عدلان كالعيد وربيع وحمادي ويحمل على ما يليه ويحمل على اوله ان قال اليه او الى راسه او هلاله وعلى اخره ان قال الى فواغه او سلخه او اخره فان قال فيه لم يصح العقد والشهر يحمل على العرفي فان قيد بغيره عمل به تنبيه لا يخفاك ان ما ذكرناه هو مفاد كلام الشارح وهو غير المراد اولا يستقيم اذ لي الشرط ذكر وقت حلول الاجل وانما الشرط ذكر الاجل اما بذاته كقوله موجلا شهرا ويحل وقت